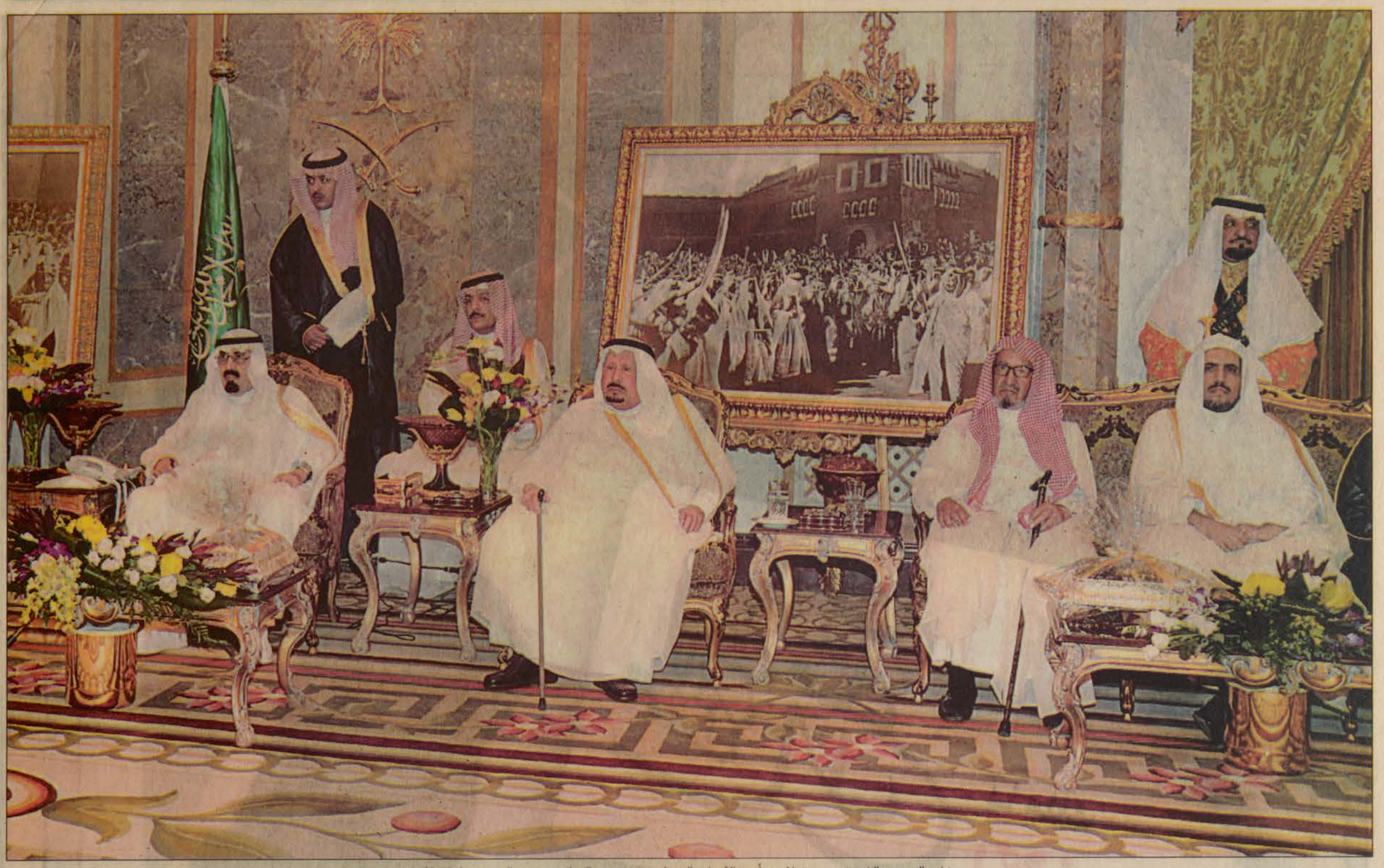

خادم الحرمين الشريفين مستقبلا عدداً من الأمراء والوزراء ويبدو وزير العدل د. محمد العيسى. (عكاظ)

عهد العدالة .. نظام قضائي جديد برؤية عصرية واعية

عدنان الشبراوي ـ جدة

يعد مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء علامة مضيئة للمرحلة الحالية وخطوة هائلة في التقدم نحو مستقبل واعد. ويخضع المشروع منذ فترة لعملية دؤوبة في التنفيذ متولياً ذلك خبراء في الشان العدلي والقضائي. وهنا أكد لـ «عكاظ» وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يمثل نقطة تحول في التاريخ القضائي، ونقلة نوعية أتت للتطوير والتحديث في المرفق القضائي مشمولة بمشروع رائد حاملا في طياته الدعم المادي، الوظيفي، والمعنوي مع متابعة شخصية من الملك لمسيرة عمل المشروع الذي تمكن من افتتاح بعض محاكم الاستئناف وهيأ بيئة العمل لانطلاق المحكمة العليا؛ إذ أصدر نظام السلطة القضائية الجديد حاملا في طياته العديد من الأحكام تنطلق من إيجاد محاكم متخصصة، إعادة صياغة درجات التقاضي بإحداث محاكم استئناف ومحكمة عليا، تفريغ المجلس الأعلى للقضاء للشؤون الوظيفية للقضاة ونقل الأعمال القضائية الموكلة للمجلس السابق إلى المحكمة العليا.

وأشار وزير العدل إلى أن العمل على تهيئة دور العدالة اللائقة ينطلق من مسارين أولهما في مرحلته الانتقالية عبر الاستئجار، والثاني بناء دور العدالة والتي أنهت الوزارة المتطلبات الإدارية والمالية والنظامية لترسية أكثر من ٧٠ محكمة وكتابة عدل، كما جرى ضخ العديد من الوظائف القضائية الإدارية المساندة وشغل الكثير منها وتعيين أكثر من ١٧٠ كاتب عدل في سنة واحدة بما يناهز ربع عدد كتاب العدل منذ تأسست الوزارة.

لافتاً إلى أن مشروع خادم الحرمين الشريفين يتعامل مع ٤٧٨ مرفقا عدليا. وقال وزير العدل إنه حدثت في إطار المشروع نقلة نوعية في التقنية الحاسوبية لمسها الجميع خاصة بعد انطلاق بوابة الوزارة والتي تنتظر اعتماد التوقيع الإلكتروني من جهته المختصة لإطلاق العديد من الخدمات خاصة في مجال التوثيق، إلى جانب مشروع ضخم يتعلق بإعادة هندسة إجراءات المحاكم وكتابات العدل تم الانتهاء من دراسته وتدوينه يجري العمل حالياً على آلية تطبيقه على الواقع.

وأكد العيسى أن وزارة العدل اختزلت العديد من الإجراءات العدلية وحصلت بموجب ذلك على مكسب دولي كبير يتعلق بتحقيقها لمرتبة الصدارة العالمية في سرعة تسجيل الملكية العقارية من بين ١٨٣ دولة.

من جهة أخرى، أشاد عدد من المختصين في الشان القضائي بإنجازات خادم الحرمين الشريفين الإنمائية في المملكة وخاصة في ما يخص تطوير القضاء الذي شكل نقلة نوعية شاملة في مؤسسات الدولة، إلى جانب إقرار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، مؤكدين أن الاهتمام الكبير بمرفق القضاء يكتسب الأهمية على اعتباره إحدى السلطات الثلاث في أية دولة، وركن عدالة الأمة واستقلالها.

عبد اللطيف الحارثي

تركي القرني

رشيد الحربي

مسفر القرني

إبراهيم القني

عبد الرحمن الحسيني

عبيد بن عبيد

أحمد القرشي

حمد الخضيري

راشد الهزاع

وقالوا إن المختصين والمهتمين بأمور القضاء يتابعون بارتياح بالغ الخطوات على أرض الواقع التي بدأت تظهر للعيان في خطوة من ألف خطوة، ولعل تخصيص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله مبلغ سبعة مليارات ريال لهذا الغرض بالذات، طفرة في هذا التطور الذي أحدثه ولي الأمر في مجال القضاء ودعمه الكبير له.

وقال رئيس المحكمة العامة في جدة الشيخ إبراهيم القني إن القضاء شهد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نقلة تاريخية عظيمة تمثلت في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء ونظامه الذي أعاد بناء البنية القضائية في المملكة وشكل ملامحها وهياها لاستيعاب التطوير الشامل للقضاء، وأضاف «لقد عاشت المملكة في عهد الملك عبدالله سنوات حافلة بالمنجزات، ارتقت فيها مدارج التقدم والتطور».

من جهته، أوضح قاضي الاستئناف والمفتش القضائي الدكتور راشد الهزاع، أن وتيرة العمل في تطوير مرفق القضاء تسارعت في المملكة لمواكبة التطورات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، والارتقاء به إلى مصاف مرافق القضاء في الدول النامية على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث صدرت العديد من الأنظمة والتعديلات وتقرر إنشاء محاكم جديدة متخصصة وتغيير درجات التقاضي إضافة إلى إعادة تكوين للبنية المساندة لتواكب انظمة القضاء الجديدة، ووكل التنفيذ لوزارة العدل وللمجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم وهيئة التحقيق والادعاء العام باعتبارها الجهات المكونة لمنظومة القضاء.

وأشاد القاضي عبداللطيف بن عبدالرحمن الحارثي رئيس الدائرة الأولى في المحكمة الإدارية في جدة بالدعم اللا محدود من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك العادل عبدالله لقطاع العدالة، وبمشروعه الكبير لتطوير مرفق القضاء، متزامناً مع صدور الأنظمة العدلية بحلة جديدة، ترسخ القيم، ولا تمس الثوابت، وتواكب العصر، بعد قراءة متأنية للواقع، ورؤية طموحة للمسار التطويري الذي تناول القضاء بالتحديث، فأتى تطبيقاً للممارسات الرشيدة في مسيرة الإصلاح.

وقال: إنه أكثر من مجرد مراجعة شكلية للأنظمة القضائية، فثمة عناصر أخرى في عملية التحسين المستمرة لم تغرب عن الرؤية الثاقبة للقيادة الراشدة؛ من بينها: تعزيز سبل العدالة الوقائية، واستخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات، وتهيئة البيئة العدلية، واعتماد التقنيات المتجددة، وتنمية الموارد البشرية، واستثمار الوقت، وتحديث المعرفة، ونشر الثقافة الحقوقية، ودعم الأبحاث المتصلة بالقضاء، وتعزيز النزاهة، وبناء الشراكات محلياً ودولياً، ابتغاء مرضاة الله، ثم تحقيقاً لرضا المجتمع، بما يفوق آماله.

لافتاً إلى أن الإنسان ـ قاضياً ومتقاضياً ـ هو مصدر التحديث ومحوره، فهو: الغاية: حقوقه، وحرياته، بما يكفل حفظها، ويقوم على رعايتها.

وعن أبرز ملامح التجديد، أبان أن التنظيم الجديد استحدث قضاء الاستئناف كدرجة ثانية، وعزز القضاء المتخصص، وكرس العمل المؤسسي المتنوع والمتعدد للإشراف القضائي، ورصد ميزانية ضخمة للمنظومة العدلية، فبرئت ـ إن شاء الله ـ ذمته، رعاه الله ـ في إيصال الحقوق لأربابها.

وأكد القاضي الحارثي على أن إيمان الملك العميق بأن المرفق العدلي ـ بعون الله ـ ثم بدعمه، أيده الله ـ قادر على إقامة العدل في أزهى صوره الوضاءة لوسام شرف للقضاة: سدنة محراب العدالة، وللقضاء: قبلة المظلومين وموئل المستضعفين.

وأضاف بأن التاريخ سطر كلمات خالدة؛ لقائد المسيرة إذ قال عند مبايعته: «أعاهد الله ثم أعاهدكم أن أتخذ القرآن دستوراً، والإسلام منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين كافة، بلا تفرقة». وقال لشعبه الوفي: «سأضرب بالعدل هامة الجور»، وصدق ما عاهد الله عليه فاقترن مشروع تطوير القضاء باسمه. وكان بحق تحولا جذرياً لمؤسسات العدل هيكلة وميكنة مع الالتزام الكامل بأحكام الشرع المطهر.

وختم حديثه بالثناء والعرفان، والشكر والامتنان، لمقام خادم الحرمين الشريفين على ما يوليه لمرفق العدالة من عناية كريمة، ورعاية فائقة، لا ليكون في الطليعة فحسب؛ بل وخارج نطاق المنافسة.

وأبدى القاضي في المحكمة الجزئية في جدة تركي القرني ترحيبه بالخطوات التطويرية التي شملت مرفق القضاء في عهد خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً أن عقد التطوير الشامل للمؤسسة القضائية اكتمل بالموافقة السامية على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء بالموافقة على نظام القضاء الجديد والآلية التنفيذية له، وقد تميز هذا النظام بأمور عديدة منها وحدة التقاضي والعمل على ضم اللجان شبه القضائية إلى المحاكم المتخصصة والأخذ بمبدأ التخصص النوعي في التقاضي؛ وذلك بإنشاء المحاكم المتخصصة ورفع درجة التقاضي إلى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتدقيق أمام المحكمة العليا للقضايا الخاضعة، وذلك وفق قواعد الاختصاص للمحكمة العليا مما يرفع مستوى الضمانات القضائية.

وقال القاضي في المحكمة الإدارية في الرياض الدكتور عبيد بن عبيد أن مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء يعد طفرة وقفزة نحو التقدم والرقي في مجال القضاء وتحديث أنظمته بما يعطي اتقاناً في العمل وإنهاءه بشكل جيد مع توفير الكوادر التي سوف تقود هذا التطوي.

وأثنى القاضي في المحكمة العامة في جدة عبدالرحمن الحسيني على مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، عادا إياه مشروعاً نيراً يسابق الزمن ويكرس اهتمام الملك بمرفق القضاء، مؤكداً أن الجميع سيرى مباني جديدة تليق بالقضاء والقضاة. مشيراً إلى أن المشروع يهتم بإيجاد أجيال جديدة من القضاة مؤهلين ومدربين تدريباً عالياً لتمسك زمام الأمور في هذا المرفق.

وقال القاضي في المحكمة العامة في جدة الشيخ حمد الخضيري إن أبرز المرتكزات في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء يتمثل في تطبيق تحديث وتطوير القضاء عبر سرعة الفصل في المنازعات، وأخذ كل ذي حق حقه، وتحديث الأنظمة العدلية والتقدم نحو القضاء المتخصص.

وأوضح مدير إدارة الحاسب الآلي في وزارة العدل المهندس ماجد العدوان أن مشروع التقنية الإلكترونية للبنية التحتية لجميع مباني المحاكم وكتابات العدل في المملكة في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء يتواصل حاليا بوتيرة متسارعة، ويهدف المشروع إلى تجهيز مقار نحو ٤٠٠ محكمة وكتابة عدل جديدة. وقال المهندس العدوان إن المشروع يهدف إلى ميكنة العمل والتحول إلى العمل الإلكتروني في جميع المحاكم وكتابات العدل وتسهيل الخطوات والإجراءات والتحول الإلكتروني في أعمال وزارة العدل، وكذلك المراقبة والتفتيش الإلكتروني، وأن ٧٠ في المائة من قضاة المحاكم في المملكة انهت الوزارة ربطهم بشبكة الحاسب الآلي وبات بالإمكان إخضاعهم للتفتيش الإلكتروني، وأوضح أن وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى يتابع مشروع ميكنة أعمال الوزارة، ووجه بتسريع العمل فيه بحيث يكون على درجة عالية من الدقة ويعالج جميع الملاحظات التي تواجه المحاكم وكتاب العدل. مشيراً إلى أن وزير العدل أكد أن الوزارة ماضية في الاستفادة من التقنية والربط الآلي في التعامل الإلكتروني بين الوزارة وبين المحاكم وكتابات العدل.

مسيرة تطوير القضاء خلال ١٤٣١هـ

التاريخ	الحدث
١/٤	أمر ملكي بترقية ٦٢ قاضيا إلى درجة قاضي استئناف.
١/١٠	نظمت وزارة العدل ثلاث حلقات علمية خاصة بمكافحة الإتجار بالبشر بالتعاون مع جامعات عالمية.
١/١٦	دورة إدارية للقضاة والإعلان عن ١٣ دورة لكتاب العدل و١٢ دورة تدريبية لمنسوبي القضاء.
١/١٦	دورة لكتاب العدل بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء.
٢/٢	دورات تطويرية لـ ١٩٠٠ موظف.
٤/٦	برنامج تدريبي خاص بمكافحة غسل الأموال لـ ٢٥ رئيس وكاتب عدل.
٤/٧	١٥٠ وظيفة كاتب عدل.
٤/١٩	دورة ضغوط العمل لـ ٢٥ كاتب عدل.
٤/٢١	تخصيص أراض حكومية للدوائر الشرعية في المدينة المنورة وتدشين النظام الإلكتروني الشامل في محاكم المدينة.
٥/٢٠	مناقشة مشروع الضوابط والآليات الخاصة بممارسة مهنة المحاماة في دول الخليج.
٩/١٢	إيفاد وابتعاث ٧٣ موظفا في «العدل» إلى جامعات محلية وخارجية.
٩/٢٦	أمر ملكي بترقية وتعيين ٣٣١ قاضيا في «العدل» منهم ١٣٠ إلى درجة إستئناف.
١١/٤	تدريب ٣٠ كاتب عدل على الأنظمة الخاصة بالعقار.
١١/٥	تدشين نظام التشغيل الشامل الإلكتروني في المحكمة العامة في الطائف.
١١/١٢	تدشين «العدل» والمجلس الأعلى للقضاء برنامج التفتيش الإلكتروني.
١٢/١	إنهاء ربط ١٨ محكمة إلكترونيا بالوزارة خلال أربعة أشهر.
١٢/٢	اختتام برنامج تدريب كتّاب العدل على مهارات الأداء بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء.

عكاظ تصميم : عبد الله القحطاني